النهار ٧-١٠-٢٠١٩

هل تكون موازنة ٢٠٢٠ حبل نجاة أم حبل مشنقة؟!

اميل خوري

تتوجّه عيون الداخل والخارج الآن نحو موازنة ٢٠٢٠ لمعرفة ما إذا كانت موازنة تقشّفية وإصلاحيّة فعلاً لا قولاً، وتؤكّد عزم السلطة وصدق نيّتها في إجراء الإصلاحات الحقيقيّة المطلوبة كي تحظى ليس بموافقة مجلس الوزراء ومجلس النوّاب فحسب، بل بموافقة دول مؤتمر "سيدر"، كي تُعطي عندئذ للبنان الأموال المُخصّصة له ويتم النهوض به في شتّى المجالات.

لذلك يمكن القول إن موازنة ٢٠٢٠ مُهمّة كونها قد تُقرِّر ليس مصير الحكومة فحسب، بل مصير الحكم ومستقبل لبنان. فإمّا تكون هذه الموازنة حبل نجاة أو حبل مشنقة، لا سمح الله.

والسؤال المطروح هو: هل ستحظى الموازنة بموافقة مجلس الوزراء ومجلس النوّاب ولا تقع خلافات حول بعض بنودها فيتأخّر إقرارها ضمن المهلة الدستوريّة، ويكون لهذا التأخير أثره السلبي وفي الداخل والخارج، فلا تعود حكومة ما يُسمّى "وحدة وطنيّة" قادرة أو صالحة للبقاء حتّى نهاية العهد، ويُصبح مطلوباً تأليف حكومة مُنسجمة ومُتجانسة من اختصاصيّين وليس من أضداد، وقد أثبتوا غير مرّة أنّهم يُشكِّلون حكومة فاشلة وغير مُنتجة، وهي الآن أمام امتحان وضع موازنة متوازنة وإصلاحيّة تؤهّلها للبقاء حتّى نهاية العهد، وينعكس نجاحها على العهد نفسه، لأن فشلها هو فشل للعهد، ولأن إنجازات كل حكومة لا تُنسب إليها إنّما للعهد الذي تحكم خلاله.

لقد كرّر الرئيس ميشال عون القول: "إنّ هناك بعض الضغوط الخارجيّة على لبنان في الموضوع الاقتصادي"، فكانت أزمة الدولار، لكنّه لن يدع لبنان يسقط و"هناك ثلاثة أمور لا أكشفها هي: نقاط ضعفي ونقاط قوّتي وما أنوي فعله"... ولفت إلى أن لقاءاته في نيويورك مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة أظهرت "المكانة العالميّة التي يتمتّع بها لبنان لدى هذه الدول التي أبدت حرصاً كاملاً على دعمه في سبيل المحافظة على سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، ودعماً مباشراً للمساعدة على النهوض باقتصاده الوطني من خلال برنامج العمل الذي ستعتمده الحكومة وتُجسّده في مشروع موازنة ٢٠٢٠"، ولقد لمس أيضاً رغبة هذه الدول في "المحافظة على الاستقرار في لبنان باعتباره من العوامل الأساسيّة على استقرار المنطقة ككل."

وأبدى الرئيس نبيه برّي، من جهته، الحرص على إقرار الموازنة بالسرعة المطلوبة "لأن هذا الأمر يأخذ البلد والعجلة الاقتصاديّة إلى مكان آخر". ولفت إلى أن موضوع الكهرباء "أساسي في مشروع الموازنة، إذ إنّه يُخفّف عبئاً كبيراً على الدولة اللبنانيّة إذا ما أُقرّت خطّة الكهرباء... فالكل مسؤول عن إنقاذ البلد، ولا يجوز أن يكون ذلك سبباً لتصفية الحسابات السياسيّة أو لتخويف الناس، لأن ذلك يُشكِّل جريمة بحق لبنان". وقال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة: "إنّ حل أزمة الدولار لا يكون بإجراءات اقتصاديّة وماليّة فحسب، بل بتوافق سياسي أيضاً". ودعا ممثّل الأمين العام للأمم المتّحدة في لبنان إلى "ضرورة بذل الجهود الكبيرة لتمهيد السبيل للبدء بتنفيذ المشاريع التي قرّرها مؤتمر سيدر فور إقرار الموازنة."

أمّا حزب الكتائب، وهو خارج الحكومة، فقد دعا "أفرقاء السلطة السياسيّة إلى تحمُّل مسؤوليّاتهم بدل التنصُّل منها وتقاذف التّهم"، مذكّراً بأنّ الحزب "لطالما حذّر من مخاطر السياسات الماليّة والاقتصاديّة المتّبعة، وأطلق مبادرات إصلاحيّة حقيقيّة وتنفيذ الخطط المعروفة بدل التلهّي بدراسة خطط جديدة، ما جعل الأزمة الاقتصاديّة والماليّة تتفاقم وتصل إلى مستويات فاقت قدرة المواطنين على تحمّلها". واعتبر أنّه "لا يمكن المرتكب والعاجز عن فعل إصلاح واحد أو الرهان عليه لتغيير ادائه، أو ائتمانه على إدارة أزمة". وأمّا حزب "القوّات اللبنانيّة" المُمثّل في الحكومة فيعتبر وزراءه "نواطير" على عنب الدولة لمنع أكله...